المحور الثاني:

نظريات التجارة الدولية

الجزء الثاني: النظريات النيوكلاسيكية للتجارة الخارجية

1/ نظرية تكلفة الفرصة البديلة لهابلر

انتقد "هابلر" الأساس الذي تقوم عليه نظرية العمل في القيمة، واعتمد على فكرة نفقة الاختيار (تكلفة الفرصة البديلة) بدلا من النفقة المحددة على أساس العمل في تفسير التبادل الدولي.

مثال توضيحي:

	إسبانيا	إيطاليا
القمح	6	1
القطن	4	2

اسبانيا لديها تكلفة الفرصة البديلة الأقل في إنتاج القمح (لأنها تخسر 0.66 وحدة من القطن فقط مقابل إنتاج وحدة من القمح، مقارنة بـ 2 وحدة من القطن في إيطاليا لذا، من الأفضل أن تتخصص في إنتاج القمح.

•ايطاليا لديها تكلفة الفرصة البديلة الأقل في إنتاج القطن لأنها تخسر 0.5 وحدة من القمح فقط مقابل إنتاج وحدة من القطن، مقارنة بـ 1.5 وحدة من القطن في إسبانيا لذا، من الأفضل أن تتخصص في إنتاج القطن.

تقييم النظرية

- يركز هابرلر في تحليله على نفقة الاختيار (تكلفة الفرصة البديلة) كمقياس رئيسي لتحديد الميزة النسبية للدول. وهذا التحليل يتجاهل عوامل أخرى تؤثر على الأسعار والتبادل، مثل العرض والطلب في السوق الدولي.
- تحليل هابرلر يعتمد على مقارنة المعدلات المادية للإنتاج (أي عدد الوحدات المنتجة من السلع) لتحديد نفقة الاختيار؛ بينما في الواقع، تتم التجارة الدولية بالنقود، وليس بنظام المقايضة المباشرة بين السلع. وهذا يجعل التحليل محدودًا، حيث لا يأخذ بعين الاعتبار اختلافات الأسعار والقيم النقدية بين الأسواق المختلفة.

- نظرية هابرلر تفترض أن أسعار السلع داخل كل دولة تتناسب مع نفقات الاستبدال الخاصة بها. وهو افتراض لا يفسر لماذا تختلف النفقات النسبية (أو أسعار السلع) بين الدول

2/ نظرية الوفرة النسبية في عوامل الإنتاج

وقد حاولت هذه النظرية الإجابة على سؤالين هامين هما:

الأول: لماذا تختلف النفقات النسبية بين الدول؟

الثاني: ما هو تأثير التجارة الدولية على عوائد عناصر الإنتاج المستخدمة في الدول أطراف التبادل؟

قياس الوفرة النسبية

الطريقة الأولى:

$$\text{طريقة الوفرة المادية} = \frac{\text{الكمية المتاحة من رأس المال}}{\text{الكمية المتاحة من العمل}}$$

ولنفترض أن لدينا دولتين (A . B) وأن الدولة (A) تتمتع بوفرة نسبية في العمل، كما أن الدولة (B) تتمتع بوفرة نسبية في رأس المال وعليه يكون:

$$\frac{\text{رأس المال}}{\text{العمل}} \text{ الدولة (B)} < \frac{\text{رأس المال}}{\text{العمل}} \text{ الدولة (A)}$$

ملاحظة: هذه الطريقة فقط بجانب العرض لعوامل الانتاج

الطريقة الثانية :

$$\text{طريقة الأسعار النسبية لعوامل الإنتاج} = \frac{\text{أسعار الفائدة}}{\text{أجر العمل}}$$

نسبة	أسعار الفائدة / أجر العمل	الدولة (B)	<	نسبة	أسعار الفائدة / أجر العمل	الدولة (A)

وعليه فإن الدولة (A) تتمتع بوفرة نسبية في العمل، كما أن الدولة (B) تتمتع بوفرة نسبية في رأس المال فإن

تقييم النظرية

التركيز على الاختلاف الكمي في عناصر الإنتاج (ندرتها أو وفرتها) **مع إهمال الاختلاف النوعي** في هذه العناصر (الأرض، رأس المال، العمل).

- **يغلب عليها طابع السكون** لأنها لم تتعرض لإمكانية تغيير المزايا النسبية، أي أنها لم توضح ميكانيكية التطور، فما يعد ميزة نسبية اليوم قد لا يعد كذلك في الغد.
- **تحليلها ساكن (ستاتيكي) مقارن**، أي أنها تقارن وضع ما قبل التجارة بوضع ما بعد التجارة دون الاهتمام بما يحدث خلال الانتقال من هذا الوضع إلى ذاك.

لا تفرق بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة، إذ تفترض أن الهيكل الاقتصادي واحد في كل الدول من حيث مرونته وقدرته على التكيف، بينما الواقع غير ذلك.

- **لا تستطيع أن تقدم تفسيرًا لأسباب التغير النسبي لمركز بعض الدول في التجارة العالمية** مثل بريطانيا واليابان، حيث تراجعت الأولى وتفوقت الثانية.